العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

ما الذي سيربح الضعفاء من حروب الأقوياء

الشعوب الفقيرة غير جاهزة لكنها متحمسة لتغيير النظام العالمي

من فقراء إلى أكثر فقرا

لا حديث في خضم تجند الإنسانية لمقاومة وباء كوفيد - 19 سوى عن الحروب الجانبية التي تمخضت عن فايروس كورونا تحديدا بين القوى العظمى وفي مقدّمتها تلك الحرب الدائرة بين الصين والولايات المتحدة. جدل دولي لئن كشف عن ظهور مؤشرات قوية لتوجه العالم نحو نظام جديد، فانه كشف أيضا عن رغبة شعوب الدول النامية لحصول ذلك رغم إدراكها التام أن أيّ تغير سيطرأ على المنظومة الدولية لن تكون لها فيه أي انتصار سوى العودة إلى مربع الاصطفاف وراء من سيربح حرب الأقوياء.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس – فرض وباء كورونا واقعا جديدا، حوّل منذ ظهور الكارثة مسارات الحديث والجدل من التساؤل عن طبيعة الفايروس وسبل التوقي منه بانكباب الباحثين على البحث عن العلاج الأمثل للشفاء منه إلى الخوض في صراعات أخرى داخل الحرب التي تشنّها الإنسانية ضد الوباء رهانها الأبرز كيف سيكون العالم ما بعد مرور الكارثة.

ورسم فايروس كورونا ملامح سلوكيات جديدة جعلت حتى أكثر الناس لا مبالاة بما يحدث من تطورات في العالم من أشدّ المتابعين لكل حدث جديد يطرأ في أيّ دولة بحكم ما فرضته إجراءات الحجر الصحي والعزلة للتوقي من الإصابة بالفايروس.

وبحكم كل هذه المتغيرات التي هزّت الجميع، باتت أكثر الأسئلة ترديدا في التقارير الإعلامية وفي الأوساط السياسية الدولية متمحورة حول الاستفسار باستمرار عمّن سيربح ومن سيخسر في الحرب المعلنة بين القوى العظمى التي تتسابق لتوظيف كل حدث جديد إما للمحافظة على مكانتها وإما لربح أشواط جديدة في معركة قيادة العالم.

وتحدّثت المئات من التقارير في هذا الصدد عن وجود بوادر تغير عميق سيحصل في بنيوية النظام العالمي الذي قاد العالم طيلة عقود منذ سقوط جدار برلين في عام 1991 والذي حسم آنذاك المعركة لفائدة الغرب على حساب معسكر الشرق الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفييتي.

وفي خضم هذه الأزمة الخانقة التي عجزت فيها مؤسسات الرعاية الصحية في أعتى الدول كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة التي تجد صعوبات عدة في استقبال الآلاف من المصابين بكورونا، يُطرح السؤال الأهم عن مصير شعوب الدول النامية والفقيرة التي تبدو رغم عدم جاهزيتها أكثر إيمانا بوجوب التغيير على مستوى المنظومة التي تحكم العالم.

على عكس الدول المتقدّمة، فإنه من المرجّح أن تكون تكلفة الوباء باهظة الثمن على الدول الأقلّ قدرة على الصمود أمام فايروس فتّاك إن تواصل فإنه سيدمر الدول النامية التي باتت محاصرة في الوقت نفسه بكورونا وبمشكلات اقتصادية أخرى ستفجر حتما في المستقبل بركانا اجتماعيا بحكم ما فرضته الكارثة من بطالة قسرية على الملايين من سكان هذه الدول.

وفرضت انعكاسات فايروس كورونا تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي تبدو أشدّ وطأة حتى من قساوة الحرب العالمية الثانية. وتشير في هذا الإطار منظمة العمل الدولية في آخر تقرير لها إلى أن 81 في المئة من إجمالي القوة العاملة حول العالم، أي قرابة 2.7 مليار عامل، تضرروا من القيود المفروضة بسبب الوباء، من قبيل إغلاق المنشآت التي يعملون بها بشكل جزئي أو كامل.

وأضافت في تقرير لها حول تأثيرات كورونا على عالم الأعمال، أن قرابة 1.25 مليار شخص حول العالم، يعملون في قطاعات تتميّز بأنها ذات مخاطر مرتفعة.

ولئن، يُجمع الخبراء على أن الدول القوية ستكون قادرة نسبيا على تخطي هذه الأزمة راهنا بحكم ما تمتلكه من ثروات اقتصادية وبدائل هامة حتى وإن خسرت الكثير من ضحايا الفايروس، فإنه على العكس من ذلك تماما ستكون الدول النامية على شفا الإفلاس والانهيار إن تواصلت الكارثة لأطول وقت ممكن.

وحول تداعيات هذه الأزمة يقول الأكاديمي والكاتب الصحافي برايان كلاس في تقرير بصحيفة واشنطن بوست تحت عنوان "وباء كورونا يوشك أن يدمر الدول النامية" أنه بالرغم من أن عدد الوفيات في الدول الغنية جرّاء الفايروس ستكون مروّعة حيث يتوقع أن يحصد أرواح مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الناس خلال الشهور المقبلة، فإن الأوبئة التي عرفتها البشرية من قبل تشير إلى أن تلك الأرقام لن تمثّل سوى جزء ضئيل من عدد الوفيات في البلدان الأكثر فقرا في العالم.

وفي جوائح سابقة حصدت جائحة الإنفلونزا التي ظهرت عام 1918 أرواح ما بين 25 مليون شخص ومئة مليون، وكان حوالي 12 مليونا من تلك الوفيات في الهند وحدها. كما توفي حوالي مئة ألف شخص في غانا التي لم يتجاوز عدد سكانها آنذاك مليوني نسمة، أي أن الوباء قتل 5 في المئة من مجموع سكانها في ذلك الوقت.

ورغم كل هذا، فإن مفارقة عجيبة تلتصق بتعامل وتفاعل شعوب الدول النامية مع الأزمة الحالية حيث باتت، وعلى الرغم من إدراكها صعوبة المرحلة أكثر توقا وحماسة لحصول تغيير جذري في شكل النظام الدولي مستقبلا.

كما أصبحت هذه الشعوب أيضا أكثر شغفا ومتابعة لما يحصل من حروب جانبية أملتها مواجهة الوباء، خاصة تلك التي تدور بين الصين والولايات المتحدة من جهة أو داخل الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

وترتكز تصوّرات شعوب الدول النامية على عامل بات أشبه بحقيقة لدى الكثير من الخبراء مفاده أن النظام الليبرالي بات آيلا للسقوط، وأن الدول الأكثر التصاقا به باتت بدورها تتأهب للبحث عن بديل.

ومن الشرق الأوسط، مرورا بأفريقيا أو بعض الدول الأوروبية وصولا إلى دول أميركا اللاتينية، باتت توجد حقيقة واحدة تتقاسمها شعوب هذه الدول بينها مفادها أن فايروس كوفيد – 19 طرح إشكالية عميقة للإنسان المعاصر الذي بحث في سبل استكشاف كواكب أخرى لكنه وجد نفسه اليوم أمام نظام وصل إلى مرحلة الإنهاك.

والأكثر من ذلك، أن هذه الشعوب أصبحت تراهن مثلا على أن تقلب الصين أو روسيا موازين القوى لصالحها بوجود إجماع لديها أن المذنب الوحيد عمّا يحصل الآن هو النظام الرأسمالي الذي يسود العالم أو بمعنى أدقّ يسود عقل الأرض.

> **الشعوب الفقيرة تراهن على أن تقلب الصين الموازين بسبب وجود إجماع على أن المذنب هو النظام الرأسمالي**

وتتشارك شعوب الدول النامية والفقيرة في فكرة أن الوباء كشف حجم الأزمة العالمية التي تعيشها البشرية في بدايات القرن 21 والتي تنحصر في أزمة منظومة الرأسمالية التي تعبّر عن نفسها في كلّ مرة بأشكال جديدة لكن مضمونها بقي نفسه غير قادر على التطور.

في الشق الآخر، يبني الخبراء كل الأفكار والتصورات التي تصبّ في خانة حدوث تغير قادم بناء على ما أحدثه وقع الوباء في كثير من الدول العظمى التي كان يقال عنها إنها محصّنة، ليبدأ الجدل الحقيقي أساسا حين تذمّرت إيطاليا من تركها وحيدة تصارع فايروس كورونا دون دعم كبير يذكر من بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي.

وفتح التذمّر الإيطالي وكذلك الإسباني من عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية أعضائه الباب أمام تواتر الحديث عن تفكّك النادي الأوروبي في أول فرصة ستأتي بعد السيطرة على فايروس كورونا.

وأضفى الصراع المعلن بين بكين وواشنطن الذي أقحمت فيه منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية –المتهمة من قبل الولايات المتحدة بالتحيز لخدمة أجندة الصين– شرعية للخوض في الترجيحات المتنبئة بمصير النظام الدولي. وبالإضافة إلى ذلك رسمت حرب أسعار النفط المندلعة بين روسيا والسعودية هامشا آخر لتحديد البعض من الدول التي تريد توظيف الأزمة لصالحها.

ونصح في هذا الصدد هنري كيسنجر وزير الخارجية في عهد الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون، الحكام بالاستعداد الآن للانتقال إلى نظام عالمي لما بعد فايروس كورونا. وبنفس الاستنتاج أيضا اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن العلاقة بين القوى العظمى لم تكن أبدا مختلة بهذا الشكل، مؤكدا أن جائحة كوفيد – 19 تبرهن بشكل كبير أن على العالم إما أن يتضافر وإما أن يهزمه الفايروس.

ورغم أن جلّ النقاشات المحتدمة في مخابر المؤسسات البحثية العالمية تتمحور عمّا إذا كانت الصين أم الولايات المتحدة هي التي ستقود عالم ما بعد كورونا وكذلك حول إمكانية أن يكون الاتحاد الأوروبي أكبر الخاسرين، فإنها أيضا تتطرق إلى فكرة ما الذي سيربح الضعفاء من حروب الأقوياء.

لقد أثبتت حروب سابقة كالحرب العالمية أو الحرب العالمية الثانية أو الحرب الباردة، أن جلّ الدول النامية والفقيرة لم تجن من اصطفافاتها أي شيء يذكر سوى أن تكون أشبه بمنصات عسكرية تطلق منها صواريخ توجهها دولة قوية في حربها مع قوة عظمى أخرى.

ماذا ستجني الدول الفقيرة من تزعم روسيا للعالم أو دخولها في حرب مع واشنطن سوى استيراد السلاح، وماذا ستحقق هذه الدول من انتصارات إن قادت الصين العالم سوى أنها ستبقى مجرّد مستورد لبضائعها وسلعها أو أنها ستغرق بقروض ستكون بفوائد عالية وربما أكثر تكلفة مما سبق.

ويطرح أيضا السؤال حول بعض الرهانات الأخرى التي تصبغ مواقف بعض الشعوب العربية مثلا التي تتحمس بعض الميليشيات المنغرسة فيها إما لمناصرة النظام الإيراني وإما النظام التركي لقيادة المنطقة ما سيزيد إما في تغذية النظم الطائفية وإما تقوية شوكة الإسلاميين الذين يعيثون فسادا في المنطقة منذ سنوات. فيما يتبنّى آخرون فكرة انقسام الاتحاد الأوروبي غير عابئين بأن بخطر اليمين المتطرّف المتربص لحكم قارة مهما كانت الانتقادات الموجهة لها كانت وجهة لمواطني الدول الفقيرة للعمل والإقامة في أوروبا.

العالم بين خياري الصحة والمال

مدريد – أجبرت تداعيات كارثة وباء كورونا الملايين من الناس على البطالة القسرية خوفا من الإصابة بعدوى الفايروس وهو ما ساهم في شل جل اقتصادات دول العالم التي تجد نفسها اليوم أمام معادلة صعبة وأمام خيارين؛ إما المحافظة على صحة المواطنين وإما رفع الحجر الصحي واستئناف العمل بنسق طبيعي لتفادي الوقوع في أزمة اقتصادية خانقة.

وبدأت بعض الحكومات، في ذروة الأزمة، في اتخاذ قرارات تعليق الحجر على بعض القطاعات لتجنب حصول خسائر اقتصادية أخرى، حيث عاد، الاثنين، رغم خطورة الوضع، العاملون في بعض الصناعات غير الأساسية إلى وظائفهم في إسبانيا، التي تعد واحدة من أكثر الدول تضررا من الوباء.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة "أسوشيتد برس" الأميركية فإن الحكومة الإسبانية اتخذت هذا القرار رغم تحذيرات المسؤولين من تداعياته الصحية على العمال.

وعلى عكس إسبانيا حذّر المسؤولون في كوريا الجنوبية من أن التقدم الذي بالكاد تم الوصول إليه في مكافحة الفايروس يمكن أن يتراجع بسبب الإصابات الجديدة بعد تخفيف القيود.

وقال رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، إن حكومته يجب أن توازن استجابتها لأزمة الفايروس التي "تهدد بتدمير الأرواح وفي نفس الوقت تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا".

وسعيا لاستئناف عجلة التصنيع، سمحت الحكومة الإسبانية للعمال بالعودة إلى بعض وظائف المصانع والبناء. لكن لا تزال متاجر وخدمات البيع بالتجزئة مغلقة، ويتم تشجيع العاملين في المكاتب بقوة على مواصلة العمل من المنزل. وسيبقى حظر مغادرة الأشخاص لمنازلهم لأي شيء بخلاف البقالة والأدوية لمدة أسبوعين على الأقل في ظل حالة الطوارئ.

وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي غويندوس لصحيفة "لا فانغارديا" الإسبانية "إن الاقتصاد الإسباني أكثر تعرضا للأزمة لأنه يعتمد على خدمات مثل السياحة التي تضررت بشدة من الوباء. وهذا يعني أنه من المرجح أن يكون هناك ركود أعمق".

وتنقل الصحيفة الأميركية عن خوسيه باردیناس القاطن بالعاصمة مدريد قوله "لم تعطنا الشركة أي معدات واقية. أشعر بالقلق للغاية بشأن الإصابة بالفايروس لأن عائلتي لا تستطيع تحمل المزيد من الوقت دون دخل".

من جهته، أصدر رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان نداء دوليا إلى الدول الأكثر ثراء في العالم والمؤسسات المالية الدولية لتخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة، حيث تؤدي عمليات الحظر القسري إلى شل الاقتصادات المضطربة بالفعل وتسبب الجوع للفقراء.

وأطلقت الحكومة الباكستانية برنامجا طموحا بقيمة 8 مليارات دولار لمساعدة الملايين بالقرب من مستوى الفقر. وخفّف خان الأسبوع الماضي من تدابير الحظر في بلاده حيث سمح بعودة صناعة البناء، التي توظف الغالبية العظمى من العاملين بأجر يومي في باكستان.

أما في ألمانيا فمن المقرر أن تعقد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي حثت على اتباع نهج حذر في أي تخفيف للقيود، مؤتمرا بالفيديو مع حكام الأقاليم، الأربعاء، بعد أن دعا حاكم الولاية الذي يعاني من معظم الإصابات إلى وضع "خارطة طريق" للعودة إلى وضعها الطبيعي.

وقال أرمين لاشيت، حاكم ولاية شمال الراين – ويستفاليا، إن "الاستعداد لفرض القيود لا بد أن يصحبه بعض التطبيع"، بعدما وضعت الحكومة خطة للتخفيف التدريجي للقيود المفروضة في 22 مارس، عندما اقتصرت التجمعات العامة على شخصين فقط.

أما في كوريا الجنوبية، فقال رئيس الوزراء تشونغ سي كيون، إن المسؤولين يناقشون المبادئ التوجيهية العامة الجديدة التي تسمح "بمستويات معينة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي" مع الحفاظ على المسافة المسموح بها لإبطاء انتشار الفايروس.

وتعهد رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إن، الاثنين، بالتركيز على توفير الوظائف وحماية الاقتصاد وسط زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يسعون للحصول على إعانات البطالة.

وفي سريلانكا، أعلنت الحكومة عن خطط لإعادة فتح المدارس والجامعات في مايو. أما في الولايات المتحدة، وهي البؤرة الجديدة لانتشار المرض، حيث سجلت أكثر من 22 ألف حالة وفاة، وهي أعلى نسبة في العالم، فإنه من المرجح أن تعود قطاعات إلى العمل الشهر القادم.

وقال خبير الأمراض المعدية في الولايات المتحدة الدكتور أنتوني فوسي إن أجزاء من البلاد يمكن إعادة فتحها تدريجيا في وقت مبكر من الشهر المقبل.

في المقابل، أشاد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي أصيب بالفايروس، بمستوى الخدمة الصحية الوطنية في البلاد بعد مغادرته المستشفى الأحد. وتوجه جونسون، الذي أمضى ثلاث ليال في العناية المركزة، بالشكر الخاص لممرضتين وقفتا بجانب سريره لمدة 48 ساعة "عندما كانت الأمور تسير في أي من الاتجاهين".

> **الحكومات تجد نفسها أمام خيارين إما المحافظة على صحة المواطنين وإما استئناف العمل لتفادي أزمة اقتصادية خانقة**

وشهدت اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، ارتفاع معدلات الإصابات الجديدة بوتيرة متسارعة، وتسجل الآن حوالي 2255 حالة مؤكدة. وتباطأت الشركات اليابانية في التحول إلى العمل عن بعد ولا يزال العديد من الناس يتنقلون بحرية في الأماكن، حتى بعد إعلان حالة الطوارئ في سبع محافظات، بما في ذلك طوكيو.

ومن أجل تشجيع الناس على البقاء في المنازل، أصدرت الحكومة اليابانية مقطع فيديو يظهر رئيس الوزراء شينزو آبي، وهو يحتضن كلبه، ويقرأ كتابا وينقر على جهاز تحكم عن بعد في المنزل، لكن الرسالة أثارت انتقادات لاذعة على وسائل التواصل الاجتماعي. وارتفعت العدوى أيضا في إندونيسيا، رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، حيث تعهد الرئيس جوكو ويدودو بأن يكون أكثر شفافية بشأن إبلاغه عن مستجدات الفايروس.

وفي الشهر الماضي، اعترف ويدودو عمدا بحجب المعلومات حول انتشار الفايروس لمنع الذعر. والاثنين، طلب من وزرائه وفرقة العمل القائمة على فايروس كورونا أن يلتزموا الشفافية مع الجمهور. وسجلت إندونيسيا 4557 إصابة مؤكدة و399 حالة وفاة، وهو أعلى عدد مسجل في آسيا بعد الصين.